

تقرير

لماذا لا يضغط حزب الله لإجراء الانتخابات؟

في الوقت المنظور. وتريث القوى السياسية في خوض غمار الاستحقاق نابع من ثلاث لاءات: لا قانون، لا مواعيد للانتخابات ولا تحالفات. إذ، كيف يمكن لأي طرف أن يغامر في حشد الناخبين مبكراً، واستنفاد المال والعصب بلا طائل؟

ولا يمكن القفز فوق مصير الانتخابات في ضوء عاملين: الأول احتمال وضع القانون على طاولة مجلس الوزراء، مع ما يعني ذلك من دفع الأزمة إلى حدها الأقصى. لأن طرح القانون في الحكومة سيضع جميع الأفرقاء أمام امتحان خطر، إذ يتعذر عليهم حينها التهرب من مواجهة مثل هذا الاستحقاق، كما يحصل في لجنة الانتخابات المكلفة إجراء الحوارات بين أربع قوى أساسية. والثاني عدم إجراء الانتخابات تحت أي ذريعة سيساهم في الأكل من صحن الرئاسة، لأنه مهما كانت التبريرات، فإن المستهدف الأول سيكون العهد، وليس القوى السياسية التي لبعضها مصلحة فعلية في عدم إجراء الانتخابات في الوقت الراهن، وأولها تيار المستقبل.

وإذا كانت الأكثرية المسيحية غير قادرة على إنتاج قانون انتخاب، بعدما حصرتها دورها بمعركة استعادة حقوق المسيحيين، وإذا كان العهد غير قادر أيضاً على فرض إجراء الانتخابات، مثله مثل تيار المستقبل المهادن هذه الأيام تحت سقف ترتيب وضعه والدفاع عن وجوده، كما حال النائب وليد جنبلاط في استعراض المختارة، فما حجة حزب الله الذي يراكم حالياً أوراق تحكمه بمفاصل الحياة السياسية في عدم تعجيل مسار الانتخابات؟ فهل هي انتظارات جلاء المشهد الإقليمي، كما كانت الحال قبل انتخابات الرئاسة، أم هو التوضع في انتظار معرفة مصير الأنظمة ورسم دساتيرها مجدداً، فيكون لبنان سائراً على الطريق نفسه؟ وفي ظل غياب القرار الواضح بإجراء الانتخابات، تبقى كل الأسئلة مشروعة حتى يتضح العكس، من دون تجاهل انطباعات تتعلق بتمسك الحزب بقانون النسبية الكاملة في دوائر متوسطة، واحتمال السير به من دون تراجع والضغط على رئيس الجمهورية لقبوله. وهذه الانطباعات تشير إلى احتمال قبول رئيس الجمهورية بالمشروع خلافاً لراي الأكثرية المسيحية، انطلاقاً من «استشارات» تقول إنه الحكم بين اللبنانيين، وإنه لم يعد رئيس فريق مسيحي، وإن إجراء الانتخابات أهم من القانون نفسه.

ما لا نراه اليوم. وإذا كانت الحالة السياسية الراهنة لا تبشر باحتمال الذهاب إلى انتخابات نيابية وفق مشاريع ورؤية محددة كما كانت الحال في انتخابات 2005 و2009، طالما أن الجميع يتحدث عن معارك على أساس الحصص، يصبح السؤال عن الانتخابات مرتبطاً ليس بالقانون، وإنما بالأسباب التي تجعل إمكان إجرائها على المحك. ففي وقت تتقاذف فيه الكتل النيابية كرة القانون من دون أن يتمكن أي فريق من دفع عربة الحل إلى الأمام، يكبر الانطباع لدى أكثر من جهة سياسية بأن لا انتخابات

ومعارضين، وحكماً ليست بين 8 و14 آذار، طالما أن تيارات أساسية من الفريقين تحالفت في تسوية الرئاسة وتشكيل الحكومة. ولم تعد تحمل الانتخابات عناوين سياسية بالمعنى الذي حملته في الدورتين السابقتين. والأبرز، أيضاً، أن هامش الشريحة المستقلة بين التيارات والأحزاب المتنافسة بات ضيقاً، وسط تراجع بعض المستقلين بين انتمائهم المذهبي والطائفي وبين الانتماء السياسي للخط الذي يريدون في نهاية المطاف التحالف معه للفوز بالانتخابات، علماً بأن لكل حالة أو شخصية تصور نفسها مستقلة، مسيحياً وسنياً وشيعياً ودرزياً، مستوى معيناً من التحالفات لا بد من أن يفرض نفسه على حساب استقلالية ما. فينتفي بذلك حضور المستقلين كحالة عامة تظهر في المجلس النيابي كما كانت الحال في المجلس الذي أفرزته انتخابات عام 2000 وأسس لحالة نيابية في عز الوجود السوري، وانثقت منه لاحقاً نواة قرنة شهبان وما تلاها من تحرك للمعارضين، ضد السوريين وضد سياسة حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري، وهو

وَضْعُ الْقَانُونِ عَلَى
طَاوِلَةِ الْحُكُومَةِ
يَعْنِي دَفْعَ الْأَزْمَةِ إِلَى
حَدِّهَا الْأَقْصَى

هل يقبل الرئيس بنسبية كاملة خلافاً لراي الأكثرية المسيحية؟ (هيلم الموسوي)



بين المشاورات حول قانون الانتخاب، والنقاشات حول مصير الانتخابات، تكهن المفارقة في الكلام عمدت له مصلحة في حصول الانتخابات أو إرجائها. ولماذا لا يضغط حزب الله اليوم أكثر لإجرائها؟

هيام القيصفي

قد يكون سميير فرنجية - الحاضر الدائم - وفارس سعيد الذي لا يمل من ابتداع الأفكار والمؤتمرات، أكثر من يعبران عن مرحلة انتخابات عام 2005 حين اختارا السير بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها آنذاك، مهما كان شكل القانون. اتهم الخنائي بأنهما فرطاً في قانون الستين، لمصلحة قانون عام 2000، فدفعوا الثمن انتخابياً. لكن جنتهما، كما يقول سعيد، أن إجراء الانتخابات بدعم دولي في تلك المرحلة كان ضرورياً، وإلا كيف يمكن قطف ثمار الاندفاع الشعبية التي جرت حينها، إن لم تجر الانتخابات في موعدها.

العودة إلى هذه الواقعة ضرورية للانطلاق إلى السؤال الذي يصير سعيد على ترده في هذه الأيام: لماذا لا يقطف حزب الله، في مرحلة حساسة، ثمن اندفاعته الإقليمية وانتخاب حليفه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وتشكيل حكومة بالتوافق مع الرئيس سعد الحريري، فيضغط من أجل إجراء انتخابات نيابية بأي قانون، طالما أنه سيتمكن من تحصيل حصة كبيرة مع حلفائه لمسيحيين ومسلمين في المجلس، فيحكم سيطرته على مفاصل الحياة السياسية؟ ولماذا لا تضغط القوى السياسية كلها لإجراء الانتخابات بأي ثمن، لأن حصولها بعد تمديد أهم من القانون؟ لا شك في أن المقارنة بين 2005 و2009 وانتخابات عام 2017، إذا حصلت، لا تقتصر فقط على إشكالية القانون في حد ذاته، وهي لا تصب في مصلحة استثمار انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة ديموقراطية، بعدما تغير المشهد السياسي كلياً. فالانتخابات، اليوم، ليست بين مواليين

الدوائر المتوسطة أو غيرها، قاضياً بذلك على فكرة القانون المختلط. غير أن كلام فضل الله أكمله لاحقاً النائب نقولا فتوش في مرافعة دستورية مهنية لكن نارية، نسف فيها فكرة القانون المختلط، فيما بدا موقفه تعبيراً عن موقف الكثير من القوى السياسية، بينها حركة أمل وحزب الله. ويأتي كلام فضل الله مع معطيات تم تداولها أمس على لسان أكثر من مسؤول في قوى 8 آذار، بأن حزب الله لن يقبل بغير قانون على أساس النسبية الكاملة، لكنه منفتح بشأن الدوائر بما يطمئن الآخرين، لا سيما التيار الوطني الحر، ليبقى السؤال حول إمكانية موافقة التيار الوطني الحرّ على النسبية الكاملة التي يؤكد عون أنه يفضلها، في ظل معارضة رئيس حزب القوات سميير جعجع لها، وكيفية توفيق رئيس الجمهورية بين حليفه، حزب الله والقوات.

الانقسام الحاد حول قانون الانتخاب، وخلاف حركة أمل وتيار المستقبل حول التعيينات في قوى الأمن الداخلي، لم يمنعا القوى السياسية من التوافق على اسم مدير المخابرات الجديد العميد أنطوان منصور (من دورة 1986)، الذي يتوقع أن يصدر تعيينه خلال الأيام المقبلة، علماً بأن باسيل كان يفضل اختيار العميد الياس ساسين للمنصب.

من جهة أخرى، قرر «مجلس الوزراء العرب» عقد دورته العام المقبل في بيروت، بناء على اقتراح وزير الداخلية نهاد المشنوق. كذلك تبني المؤتمر اقتراح المشنوق بإنشاء «نواة صلبة أمنية معلوماتية عربية لمواجهة التحديات الإرهابية بقيادة ولي العهد السعودي وزير الداخلية محمد بن نايف». ورأى المشنوق أن «هذا الإجماع العربي دليل كبير على حجم الدعم العربي للدولة اللبنانية وإيمان العرب بمسار استعادة الدولة اللبنانية قرارها السياسي والأمني».

(الأخبار)

تعهد الحريري بعقد جلسة وزارية ترصد مشروع قانون انتخاب إلى مجلس النواب

لن يكون الامتحان الانتخابي الذي ستخوضه حكومة «استعادة الثقة» يوم الاثنين سهلاً. ما يُعقد المهمة، اختصره النائب ابراهيم كنعان في مداخلة بكلامه عن التلطي خلف مجلس النواب ومجلس الوزراء. فالأقطاب الرئيسية التي جهدت منذ أشهر في كواليس الاجتماعات الثنائية والثلاثية والرباعية وفشلت، هي نفسها من ستلتف

حول طاولة رئيس الجمهورية في قصر بعدد بداية الأسبوع. وهذا عملياً، يعني الدوران في الحلقة ذاتها، طالما أن الاتفاق السياسي غير مؤمن. بكل الأحوال، سارع الرئيس سعد الحريري أمس إلى امتصاص «الهجوم» الذي كان معداً سلفاً على الحكومة قبل الدخول إلى قاعة الهيئة العامة، تحت عنوان مسؤولية الحكومة عن إنجاز القانون الجديد. ساعده التعهد بعقد الجلسة الوزارية بعرض قانون انتخاب تمهيداً لإرساله إلى مجلس النواب، إلى تحويل النقاش إلى مكان آخر. فبعدما كان متوقفاً أن يكون القانون هو نجم الجلسة، حلت محله ملفات الفساد والهدر. حين بدأت الجلسة، سارع الحريري إلى عرض إنجازات حكومته،

قبل أن يبدأ دور النواب، لتتحول الجلسة إلى خطابات استعراضية، شددت على وجوب مكافحة الفساد «بشطف الدرج من الأعلى» كما قال النائب أنور الخليل. واستهل النقاش النائب وائل أبو فاعور، متناولاً مسألة قانون الانتخاب، الذي يجب أن «يبقى التوافق بشأنه هو الأساس لأن التصويت سيعني الانقسام». ثم ركز النائب حسن فضل الله على ملف الفساد، مؤكداً أن «ما يورق اللبنانيين هو الوضع المالي والاقتصادي»، حيث «هناك كثير من الوظائف الوهمية في الدولة وأفراد يتقاضون رواتب من دون عمل. وهناك جيش من المستشارين يستنزفون الحكومة». وأشار إلى «قرار استثنائي أخذ من جهة رسمية

أعطى المصارف أرباحاً بقيمة 5 مليارات دولار». وقال إن «ثمة وزراء تواقيعهم على المعاملات ليست بأقل من مليون دولار»، وللمفارقة، خرج النائب عقاب صقر متحدثاً عن الأخلاقيات ومحاربة الفساد وضرورة تسمية الأمور بأسمائها حتى لا يذهب «الصالح في عز الطالح»، مطالباً بـ«رفع الحصانة السياسية عن الموظفين الفاسدين»، ودعا «الحكومة إلى أن تعمل على مشروع المدن المنزوعة السلاح، على أن تبدأ من بيروت الكبرى»، منتقداً «سرايا المقاومة لأنها ضربت هيبة الدولة»، ولاحقاً، رد النائب نوار الساحلي عليه من دون أن يسفبه، فسأل إن كان من تحدت عن السلاح نائباً، لـ«أننا نعرف أنه مشغول ببيع الحليب».

وتطرقت الكلمات في الجلسة إلى ملفات حيوية أخرى، إذ أكد الرئيس نجيب ميقاتي «أننا بحاجة إلى الشفافية في ملف النفط والغاز. وفي ملف الكهرباء، يمكن استبدال البواخر بحلول أكثر استدامة». وعم ملف النفايات، أشار النائب أكرم شهيب إلى أن «ما أقرته الحكومة السابقة لم يكن الحل البيئي الصحيح، إنما هو حل الحاجة نتيجة الكارثة التي وقعنا فيها، ونحن ناهبون إلى أزمة كارثية في عام 2018، وسنقع في المشكلة نفسها مرة أخرى». فيما تحدث النائب علي المقداد عن آثار الوضع البيئي في النقع، مشيراً إلى «الأزمة الناجمة عن عدم وجود صرف صحي في عرسال التي بات يسكنها أكثر من 150 ألف شخص».